مجلة دراسات اقتصادية ISSN 1112 -7988 / E-ISSN 8627-2710
المجلد: 22 العدد: 01 السنة: 2022 ص ص: 353–375

تداعيات جائحة فيروس كورونا على أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية " مع الإشارة لحالة الجزائر"

The repercussions of the Corona virus pandemic on the most important global economic indicators "with reference to the case of Algeria"

حمليل الهوارية*، جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة (الجزائر)، houaria.hamlil@univ-dbkm.dz

بزارية امحمد، جامعة الجيلالي بونعامة –خميس مليانة (الجزائر)، bazeria70@hotmail.fr

تاريخ الارسال: 2022/04/29	تاريخ القبول: 2022/06/07	تاريخ النشر: 2022/06/15	المؤلف المرسل: حمليل الهوارية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على تداعيات أزمة كورونا على أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية والمحلية وذلك من خلال تحليل الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة وسبل معالجتها. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الجائحة تسببت في أزمة اقتصادية عالمية طالت تداعياتها كافة المجالات الاقتصادية، وقد قُدرت خسائر العالم جراء ذلك بأكثر من 28 تريليون دولار، مما أسفر عن تراجع الكثير من المؤشرات الاقتصادية مثل التجارة العالمية، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ...

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، المؤشرات الاقتصادية، الكساد، الاقتصاد العالمي، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

This study aims to shed light on the claims of the Corona crisis on the most important global and local economic indicators, by analyzing the negative effects left by the crisis and ways to address them. The study leads to a set of results, the most important of which is that the pandemic has caused a global economic crisis whose repercussions have extended to all economic fields, and the world's losses have been estimated as a result of this at more than 28 trillion dollars, which resulted in a decline in many economic indicators such as global trade, foreign direct investments…

Keywords: Corona pandemic, economic indicators, recession, global economy, Algerian economy.

* المؤلف المرسل: حمليل الهوارية

1. مقدمة:

واجه الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة العديد من التحديات التي أثرت على معدل نموه، جاء على رأسها تباطؤ مستويات الطلب الكلي في العديد من المناطق الاقتصادية ذات الوزن النسبي المرتفع، فضلا عن تأثر سلاسل الإمداد العالمية، مما أسفر عن تراجع كبير في معدل نمو التجارة العالمية إلى أدنى قيمة له منذ أزمة عام 2008، وتراجع نمو الاستثمارات، كما ساهم غموض موقف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في تراجع معدل نمو اقتصاد العالم وقد أثرت هذه التطورات السلبية على سلاسل التوريد وثبطت الطلب العالمي، وإزاء خلفية من التباطؤ الاقتصادي بدأت صدمة جائحة كورونا فألحقت الضرر في مختلف أنحاء العالم وضيقت الخناق على الاقتصاد حيث تسببت في أزمة صحية واقتصادية عالمية لم يسبق لها مثيل من حيث الحجم والتأثير، مع إرهاق أنظمة الرعاية الصحية، وامتدت آثارها إلى أسواق النفط العالمية لتبدأ عمليات الإغلاق؛ نتج عنها تعطل سلاسل التوريد وفقدان الدخل، لتعكس الجائحة مسارات التقدم المحرزة، وأضحى العديد من البلدان معرضا لخطر بلوغ مرحلة المديونية الحرجة، وفي هذا السياق تأثر اقتصاد الجزائر مثل باقي الاقتصادات بتداعيات الجائحة إضافة للانخفاض التاريخي الذي عانت منه سوق الهيدروكربونات، وخاصة أن الجزائر تعتمد على عائدات النفط بنسبة كبيرة، بسبب تراجع الطلب على المحروقات ووصول أسعار النفط العالمية إلى الحضيض، إضافة إلى النمو المتواضع في القطاعات الأخرى جاءت هذه التطورات عقب اضطرابات عصفت بالبلاد عام 2019، عندما أدت مظاهرات ضخمة إلى رحيل الرئيس السابق، واستجابة لأزمة الجائحة واصلت كل بلدان العالم بما فيها الجزائر التصدي لمختلف تداعيات الجائحة من خلال إعادة بناء الاقتصادات على نحو أفضل وتقديم مجموعة من الحوافز المالية لإنعاش الأعمال التجارية والتقدم في البحوث عن لقاحات لكوفيد-19، وحماية الفئات الأكثر احتياجا وتحقيق نمو مستدام من أجل التعافي من هذه الأزمات.

1.1. طرح الإشكالية:

فيما تكمن أبرز التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي والمحلي بسبب جائحة فيروس كورونا؟، وإلى أي مدى استطاع الاقتصاد العالمي الاستجابة لتداعيات الوباء، لتفادي حصول الأسوأ بعد كورونا؟

2.1. التساؤلات الفرعية:

من خلال هذه الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة التالية:

- ما هي أبرز التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي بسبب وباء كورونا؟.
- كيف أثر فيروس كوفيد -19 على الاقتصاد الجزائري؟.
- ما هي أهم التدابير والإجراءات الاحترازية المتخذة على المستوى العالمي والمحلي لمواجهة أزمة فيروس كورونا؟.

3.1. الفرضية العامة:

أزمة كورونا أعادت رسم خريطة الاقتصاد العالمي بعد أن تعطلت الأنشطة الاقتصادية، كما ضاعفت الجائحة من عمق أزمة الاقتصاد الجزائري.

4.1. أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها في كونها تناقش موضوعا اقتصاديا شغل الكثير من الباحثين والمختصين على الساحة الاقتصادية لمدى تأثيره على كل اقتصادات العالم، فنظرا للأزمة الصحية التي مست جل دول العالم بانتشار فيروس كوفيد – 19 والذي أثر بشكل كبير على حياة الشعوب من عدة جوانب أهمها الجانب الاقتصادي والاجتماعي. أردنا في هذه الدراسة تسليط الضوء على تداعيات هذه الجائحة على الاقتصاد العالمي والاقتصاد الجزائري من خلال تصوير آثارها على مجمل المناحي الاقتصادية والتطرق إلى مختلف الإجراءات الاحترازية المتخذة عالميا ومحليا لمواجهة فيروس كورونا ومنع انتشاره والتخفيف من شدة تداعيات هذه الأزمة وتجنب الخسائر التي قد تحدثها الجائحة مستقبلا.

5.1. أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الوضع الاقتصادي العالمي والمحلي قبل وأثناء الجائحة، كما يهدف إلى تحديد نوع الاستجابة والإجراءات المتخذة من مختلف الحكومات لمعالجة الآثار المترتبة عن هذه الأزمة.

6.1. منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف البحث تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة وتحليل هذا الموضوع، استنادا على التقارير الصادرة عن الهيئات المحلية والدولية والعالمية، والمصادر الالكترونية الموثوقة، والقنوات الفضائية، بالإضافة إلى البيانات الصادرة عن الجهات الحكومية المحلية والدولية في مواقعها الالكترونية الرسمية.

7.1. الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات والتي لها صلة بالموضوع ما يلي:

– دراسة لـ بولعراس صلاح الدين بعنوان: الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية من مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير المجلد 20، هدفت الدراسة إلى استعراض الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على المستوى العالمي مع تسليط الضوء على حالة الجزائر، وتوصلت إلى أن الجائحة تسببت في أثار وخيمة على كل من الاقتصاد العالمي والاقتصاد الجزائري وتفاقمت هذه الآثار بسبب تدهور أسعار النفط العالمي وتراجع الطلب على المحروقات.

– دراسة لـ سفيان خلوفي وكمال شريط بعنوان: أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد –19 على مؤشرات الاقتصاد العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020 مع الإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائري من مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي المجلد 8. العدد 03 هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد –19 على أهم مؤشرات الاقتصاد العالمي، مع الإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائري خلال الربع الأول من سنة 2020، ولقد توصلت الدراسة إلى أن الجائحة تسببت في خفض حجم التبادلات التجارية العالمية ومعدل النمو العالمي وأسعار الطاقة والنفط خلال الربع الأول من سنة 2020.

– دراسة لـ غبولي أحمد وتوايتية الطاهر بعنوان: دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا (كوفيد –19) على الاقتصاد العالمي –الأزمة الاقتصادية العالمية 2020– من مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير المجلد 20 العدد الخاص، هدفت الدراسة إلى تتبع وتحديد أهم آثار الجائحة على الاقتصاد العالمي، وخلصت الدراسة إلى أن آثار كورونا كانت جد حادة على الاقتصاد العالمي في المدى القصير من خلال تراجع نمو العديد من المؤشرات أدت كلها إلى تفاقم البطالة وتسريح

العمال، أما على المدى المتوسط فإن كل السيناريوهات سواء المتفائلة أو المتشائمة تثبت استمرارية آثار الجائحة على الاقتصاد العالمي.

8.1. خطة الدراسة:

في هذا البحث سوف نتطرق في البداية إلى تشخيص أهم المؤشرات الرئيسية للاقتصاد العالمي قبل وأثناء جائحة كورونا ثم نتطرق إلى تطور هذه المؤشرات على المستوى الوطني، ونختتم البحث بأثر وتبعات هذه الجائحة وأبرز التغيرات التي أحدثتها على مستوى العالم.

2. معلومات حول جائحة فيروس كورونا حسب منظمة الصحة العالمية:

1.2. تعريف فيروسات كورونا:

تعد فيروسات كورونا فصيلة واسعة الانتشار معروفة بأنها تسبب أمراضا تتراوح من نزلات البرد الشائعة إلى الاعتلالات الأشد وطأة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية **(MERS)** ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (السارس)، وفيروس كورونا المستجد **(nCOV)** هو سلالة جديدة من الفيروس لم يسبق اكتشافها لدى البشر.

2.2. تعرف المنظمة كوفيد-19:

بأنه المرض الناجم عن فيروس كورونا المستجد المسمى فيروس كورونا-سارس-2. وقد اكتشفت المنظمة هذا الفيروس المستجد لأول مرة في 31 ديسمبر 2019، بعد الإبلاغ عن مجموعة من حالات الالتهاب الرئوي الفيروسي في يوهان بجمهورية الصين الشعبية. (منظمة الصحة العالمية، 2021)

3.2 اللقاح ضد كوفيد-19:

في أول يوم من عام 2021، أجازت منظمة الصحة العالمية استخدام اللقاح المضاد لكوفيد-19، المنتج من قبل فايزر وبيونتيك **BioNTech** وبعدها توالى إنتاج اللقاحات. لكن بنهاية عام 2021، لم يتحقق هدف تطعيم 40٪ من سكان الدول بحلول نهاية العام، مما يلقي بحالة من عدم اليقين على تحقيق هدف تطعيم 70٪ من سكان العالم بحلول منتصف عام 2022. (الأمم المتحدة، 2021)

3. الظرف الاقتصادي العالمي:

1.3. تطور المؤشرات الرئيسية للاقتصاد العالمي:

الجدول رقم (01): تطور نسب نمو الاقتصاد، التضخم، في عدد من دول العالم

السنة	2018		2019		2020	
البيان	النمو الاقتصادي ٪	نسبة التضخم	النمو الاقتصادي ٪	نسبة التضخم	النمو الاقتصادي ٪	نسبة التضخم
العالم	3,6	2,4	2,9	2,2	3,2-	1,9
البلدان المتقدمة	2,2	2	1,7	1,5	4,6-	0,5
الو م أ	2,9	2,4	2,3	1,8	3,5-	1,2
اليابان	0,3	1	0,7	0,5	4,7-	0,9-
منطقة اليورو	1,9	1,8	2,1	1,2	6,5-	0,3
الهند	6,5	3,9	4	3,7	7,30-	6,6
الصين	6,7	2,2	6,1	2,9	2,3	2,5
إيران	6-	18	6,8-	39,9	7,1	44,8
السعودية	2,4	2,5	0,3	8،1	4,1-	3,4
الشرق الأوسط وشمال افريقيا	1	9،1	3،0	1	9،3-	5،0
شرق آسيا والمحيط الهادي	1،4	3،2	5،3	6،1	9،0-	8،1
جنوب إفريقيا	49،1	5،4	11،0	12،4	7-	3،3

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى البيانات المفتوحة للبنك الدولي على الموقع https://data.worldbank.org/

أ- النمو الاقتصادي:

انحصرت وتيرة النمو بدرجة ملحوظة خلال سنة 2019، (2,9٪مقابل 3,6٪سنة 2018)، وذلك جراء تباطؤ مستويات الطلب الكلي في العديد من المناطق الاقتصادية ذات الوزن النسبي المرتفع، وتصاعد التوترات الجيوسياسية خاصة في الشرق الأوسط، وامتداد الشكوك المرتبطة بالسياسات التجارية بالإضافة إلى احتداد مواطن الضعف في كبرى الاقتصاديات الصاعدة، فضلا عن تأثر سلاسل الإمداد العالمية في ظل التوترات التجارية ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بما أسفر عن تراجع كبير في معدل نمو التجارة العالمية، كما أدت حالة الترقب وعدم اليقين إلى فتور الاستثمار بسبب الحواجز الجمركية الإضافية وبالتالي تراجع معدل نمو الاستثمارات في الاقتصادات الكبرى لاسيما في قطاعات الإنتاج السلعي المتأثرة بالإجراءات الحمائية المتبادلة بين الدولتين، علاوة على ما سبق ساهم أيضا غموض موقف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي فضلا عن العوامل الهيكلية التي تعاني منها بعض الاقتصادات الأوروبية في تراجع معدل نمو الاقتصاد العالمي. (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 13)

الشكل رقم (01): نسبة نمو الاقتصاد للدول المتقدمة والنامية خلال الفترة (2016-2020)

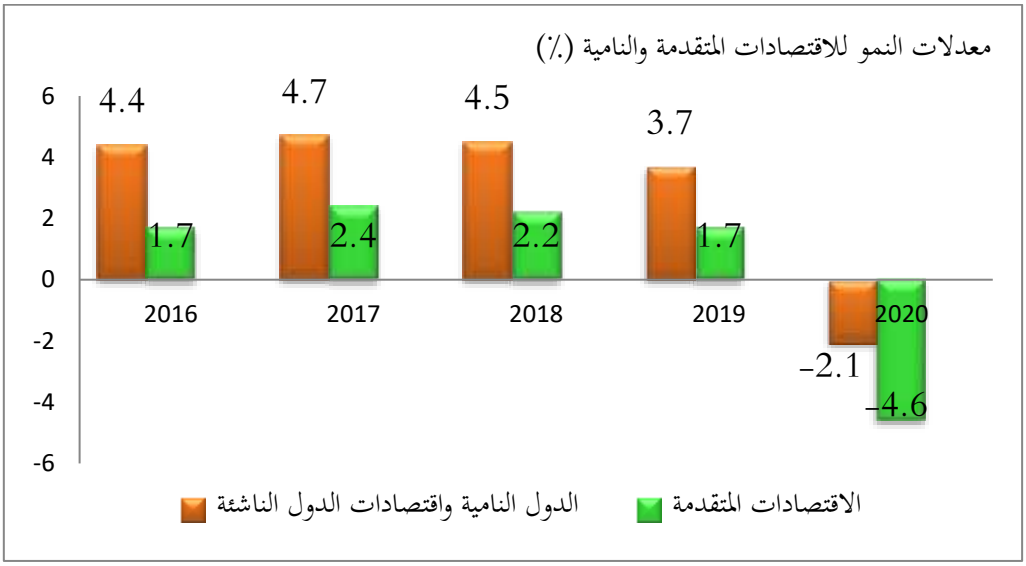

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى البيانات المفتوحة للبنك الدولي على الموقع https://data.worldbank.org/

وكان لانتشار جائحة كورونا منذ بداية سنة 2020 آثارا سلبية واسعة على الصعيد الدولي نتيجة التدابير الوقائية المتخذة للحد من تفشيها والتي من أبرزها إغلاق الحدود وإقرار حظر التنقل، وذلك في سياق تميز بتزايد الشكوك السياسية المتعلقة بالبريكيست، وتواصل تداعيات الضغوط المرتبطة بالتحديات الهيكلية والقيود التنظيمية والبيئية على القطاعات الواعدة للصناعة الأوروبية، وتفاقم الخلافات التجارية بين الولايات المتحدة والصين وتصاعد التوترات الجيوسياسية خاصة بين الإتحاد الأوروبي وروسيا، حيث سجل الاقتصاد العالمي انكماشا هاما في حدود (-3,2٪) (بالقيمة الحقيقية) والذي اعتبر أدنى مستوى تم تسجيله بعد الأزمة المالية العالمية (2008-2009) مقابل نموه بمعدل يفوق (2,5٪) سنة 2019.

كان للأزمة العالمية الراهنة آثار عميقة على المنطقة العربية، طالت البلدان العربية المصدرة للنفط التي خسرت من جراء انخفاض الطلب العالمي على الطاقة، وكذلك العديد من بلدان الدخل المتوسط التي تعثر فيها النمو وفرص العمل الجديدة نتيجة لتراجع أنشطة السياحة والنقل، كما أثر تدهور الوضع الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو على تدفق الاستثمارات والتحويلات المالية والمساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان العربية نموا والبلدان العربية المتأثرة بالصراع.

غير أن شدة الوباء (بالنظر إلى عدد المصابين والوفيات) تفسر جزءا صغيرا فقط من الصدمة التي لحقت بالناتج المحلي الإجمالي للاقتصاديات الكبيرة في هذه السنة، والتي نتجت أساسا عن أهمية ردود فعل السلطات الحكومية والفاعلين الاقتصاديين في القطاع الخاص تجاه القيود الصحية التي تم فرضها، إلى جانب عدة عوامل أخرى من أبرزها التخصص القطاعي (أهمية السياحة، مستوى التطور التكنولوجي،...) والوضع الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي قبل الأزمة وتأثير الحوافز المالية التي تم إقرارها سنة 2020، وهذا ما يتضح من خلال الجدول رقم (01) والشكل رقم (01).

فبالرغم من البداية الكارثية التي شهدها عام 2020 بسبب فيروس كورونا، فإن الصين تمثل الاقتصاد الكبير الوحيد الذي شهد نموا خلال هذه السنة، ويذكر أن هذا النمو يعتبر الأضعف خلال عقود إذ لم يتجاوز نسبة (2,3٪).

أما في الولايات المتحدة الأمريكية:(-3,5٪) (مقابل 2,9٪، 2,3٪ سنة 2018، 2019 على التوالي) بسبب تواصل الشكوك تجاه سياستها التجارية وانخفاض أسعار النفط بالإضافة إلى تأثير وباء كورونا.

اليابان: ثالث أكبر اقتصاد في العالم بعد أمريكا والصين، (-4,7٪) مقابل (0,3٪، 0,7٪ سنتي 2018،2019 على التوالي)، يعاني اقتصاد اليابان من انكماش في السنوات الأخيرة بسبب تراجع استهلاك الفرد، والذي يشكل إحدى أساسيات معادلة حساب الناتج المحلي الإجمالي للدول، وذلك بسبب انخفاض الإنفاق على السلع والخدمات المعمرة مع تطورات جائحة كورونا. ويذكر أن استهلاك الفرد يشكل حوالي نصف الناتج المحلي الإجمالي في اليابان.

في البلدان الصاعدة والنامية: (-2,1٪) (مقابل 4,5٪، 3,7٪ سنتي 2018، 2019 على التوالي) جراء تعرض العديد منها لصعوبات اقتصادية وبسبب الجائحة خاصة في الهند (-7,3٪) بسبب تباطؤ الطلب الداخلي. وبدرجة أقل حدة في الصين (2,3٪) (مقابل 6,7٪، 6,1٪ سنتي 2018، 2019 على التوالي) نتيجة تداعيات الخلاف التجاري مع الولايات المتحدة منذ شهر جانفي 2018.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: (-3,9٪) (مقابل 1٪، 0,3٪ سنتي 2018، 2019 على التوالي) بسبب تواصل التوترات الجيوسياسية والشكوك السياسية والاضطرابات الاجتماعية في بعض بلدان المنطقة فضلا عن انخفاض أسعار النفط.

في **العربية السعودية**: سجل نمو إجمالي الناتج المحلي لعام 2020 انخفاضا قدرت النسبة ب (-4,1)٪ مقارنة بالسنتين السابقتين 2018و 2019، يرجع ذلك بنسبة كبيرة إلى انخفاض النمو في القطاع النفطي بمقدار 6،7٪ وانخفاض القطاع غير النفطي بمقدار 2,3٪، وقد بلغ الانخفاض في نمو القطاع الخاص 3,1٪ وكان الانخفاض في القطاع الحكومي بمقدار 0,5٪.

الشكل رقم (02): الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في العالم خلال الفترة (2016-2020)

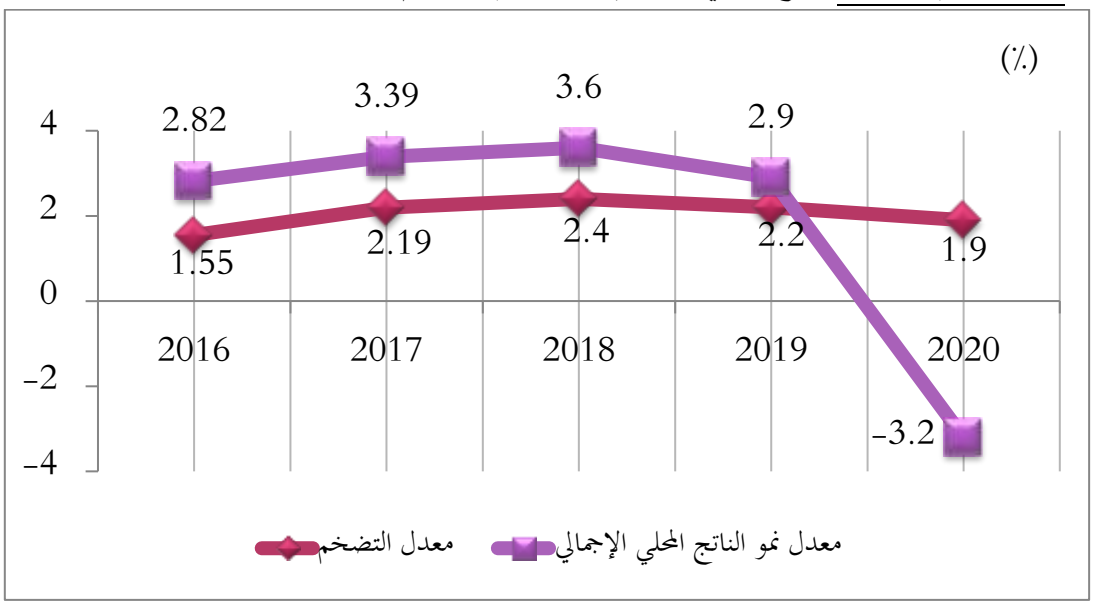

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى البيانات المفتوحة للبنك الدولي على الموقع https://data.worldbank.org/

ب- نسبة التضخم:

أما فيما يخص تطور التضخم في العالم فيتضح لنا من الجدول رقم (01) والشكل رقم (02) أن نسب التضخم المسجلة في العالم وحتى البلدان المتقدمة شهدت انخفاضا عاما تقريبا نتيجة الضغوطات الانكماشية المترتبة عن الجائحة الصحية وكذلك بفضل التزام البنك المركزي الأوروبي (في منطقة اليورو) باعتماد سياسات نقدية تسييريه واتخاذ تدابير داعمة إضافية، علاوة على تواصل انخفاض أسعار الطاقة، مع الحفاظ على المعدلات الرئيسية دون تغيير في الاقتصادات الرئيسية لهذه الدول. فمثلا اليابان؛ الدولة التي يكاد لا يكون فيها تضخم (-0,9٪) سنة 2020، بل على العكس تعاني انكماشا في السنين الأخيرة وهذا بسبب أن أسعار الفائدة بالسالب.

الجدول رقم (02): تطور نسبة البطالة في عدد من دول العالم خلال الفترة (2018-2020)

	2018	2019	2020
العالم	5	5,4	7,2
البلدان المتقدمة	5,1	4,8	6,8
الو م أ	3,7	3,6	6,7
شرق آسيا والمحيط الهادي	3,7	3,9	4,3
منطقة اليورو	8,1	5,5	6,1
الصين	3,8	4,9	5,6
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	9,8	9,6	10,6
إيران	12,1	11,1	11
جنوب أفريقيا	27,1	29,1	29,2
الهند	5,3	5,3	7,1
السعودية	6	6,1	8,2

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى البيانات المفتوحة للبنك الدولي على الموقع https://data.worldbank.org/

ج- نسبة البطالة:

أصبحت أسواق العمل العالمية في الواقع تحت ضغط مجموعة من العوامل؛ أهمها فيروس كورونا الذي تسبب في تفاقم مستويات البطالة، بالإضافة إلى تدهور القدرة الشرائية، وتراجع اقتصادي كبير في دول العالم بعد تزايد تسريح العمال وإقفال الشركات دون سابق إنذار، وذلك بذريعة الحد من الخسائر المالية، إضافة إلى التقدم التقني وزيادة التكامل الاقتصادي على طول سلاسل التوريد العالمية كما بدأت ظاهرة تظهر بوضوح منذ سنوات؛ وهي ظاهرة تنامي الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي والروبوتات بقوة في مجال الإنتاج، فلقد سبب الوباء أضرارا بالغة في قطاع الوظائف مع خسارة ما يعادل 255 مليون وظيفة عام 2020 بحسب ما أعلنت منظمة العمل الدولية، وقالت المنظمة التابعة للأمم المتحدة في تقريرها السابع المخصص لآثار الوباء على عالم الأعمال إنه في عام 2020 "تمت خسارة (8,8٪) من ساعات العمل في العالم ما يعادل

255 مليون وظيفة بدوام كامل" (euronews, 2021) أي خسارة ساعات عمل أكثر بمعدل أربع مرات مقارنة مع فترة الأزمة المالية عام 2009، كما أوضحت منظمة العمل أن حوالي نصف ساعات العمل الضائعة تم حسابها من ساعات العمل المخفضة لمن بقوا في العمل، وأضافت أن العالم شهد مستويات غير مسبوقة من فقدان الوظائف عام 2020 وأدى هذا إلى ارتفاع البطالة العالمية ما جعل معدل البطالة العالمي يفوق 6,5٪ عام 2020 وهذا ما يتضح من خلال الجدول رقم (02).

2.3. المبادلات التجارية الدولية للسلع والخدمات:

تراجع حجمها عموما بنسق متفاوت بسبب احتداد التوترات التجارية بين الجهات الفاعلة الرئيسية في الاقتصاد العالمي وتفاقم مناخ الشكوك إضافة لتداعيات أزمة كورونا التي عطلت بشدة سلسلة القيمة العالمية، وتأثرت على وجه الخصوص القطاعات ذات سلاسل الإنتاج المعقدة مثل: صناعة الآلات، الالكترونيات والسيارات، مما أسفر عن تراجع حجم التجارة العالمية بنسبة 20٪ وهو أدنى مستوى له منذ عقد من الزمن، كما قدرت الأمم المتحدة أن قطاع التصدير العالمي قد تكبد خسائر نتيجة وباء كورونا قدرت بـ 50 مليار دولار، فلقد مثلت الجائحة خطرا إضافيا على العولمة وأعطى ذلك زخما للحركات المناهضة للعولمة، وكثف التوجه نحو التدابير الحمائية بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

3.3. الأسواق المالية العالمية:

طالت تداعيات فيروس كورونا أسواق المال العالمية التي شهدت انهيارات وأسوأ أداء منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008، ذلك لأن هذه الجائحة مست جميع دول العالم من جهة، وأيضا لترابط الأسواق المالية ببعضها البعض وبسبب أيضا ما يُسمى بالعولمة المالية، فلقد كان لهذه الجائحة تأثير كبير على الأسواق المالية العالمية من خلال التأثير المباشر السلبي على معنويات المستثمرين الذين أصيبوا بحالة ذعر وخوف جراء انتشار الفيروس وعدم التحكم فيه وهو ما دفعهم إلى التوجه نحو الملاذات الآمنة كالذهب وذلك للتحوط في أوقات الأزمات، كما ساهم اعتماد البنوك المركزية لسياسات نقدية تيسيريه في الحد من تدهور النشاط الاقتصادي العالمي ودعم الأسواق العالمية والحفاظ على الأوضاع المالية الملائمة عموما.

4.3. الأسعار الدولية للمواد الأساسية:

عرفت أغلب مؤشراتها ارتفاعا وخاصة بالنسبة للطاقة والمعادن والمواد الغذائية وذلك في ظل تباطؤ النشاط الصناعي العالمي نتيجة تزايد مخاوف تصاعد التوترات التجارية والجيوسياسية بالإضافة إلى أزمة تعطل سلاسل التوريد التي سببتها جائحة فيروس كورونا.

5.3. سوق النفط:

شهد سوق النفط في 2020 صدمات متزامنة في الطلب والعرض، وقد كان الطلب العالمي على النفط منخفضا في 2019، فبلغ حسب التقديرات 99.74 مليون برميل في اليوم، أي أقل من المتوقع الذي هو 100.5 مليون برميل في اليوم (الاسكوا، 2020، صفحة 21) فلقد كانت آفاق سوق النفط قاتمة حتى قبل صدمة كوفيد-19 مع تراجع في توقعات النمو بعد أن تسببت التوترات التجارية بانخفاض الطلب العالمي على النفط. فأشد الأزمات على النفط وقعا كانت في سنة

2020 بسبب تفشي كوفيد-19 في الصين الذي يُعد أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، ويرجع ذلك إلى توقف حركة النقل والإنتاج العالميين، ففي النصف الأول من عام 2020 دفعت إجراءات الإغلاق الواسعة النطاق وتدابير التباعد الاجتماعي إلى تجنب استخدام النقل أو التقليل منه، فانخفض الطلب على المنتجات النفطية بدرجة كبيرة أدت إلى أكبر وفرة نفطية في التاريخ، وقد تعطل قطاع الطيران فعليا، ما أثر بقوة على انخفاض الأسعار، ففي جانفي 2020 انخفض سعر خام برنت إلى 58 دولارا للبرميل، ثم إلى 45.2 دولارا للبرميل في شهر فيفري من نفس السنة، وفي مارس انهارت أسعار النفط إثر صدمة في الإمدادات نجمت عن خلاف بين الاتحاد الروسي والمملكة العربية السعودية، قدمت المملكة بعده خصومات للعملاء، وأعلنت عن زيادة في الإنتاج بدءا من أفريل 2020، وظلت أسعار النفط في انخفاض، وانتهت حرب الأسعار هذه باتفاق أبرم في 12 أفريل 2020، ووقعته جماعيا 23 دولة على خفض غير مسبوق لإنتاج النفط العالمي بمقدار 9.7 مليون برميل يوميا، وعلى الرغم من أن هذا الإجراء أوقف الانخفاض السريع في أسعار النفط ليبلغ في ماي 2020 متوسط سعر نفط برنت ما يعادل 29 دولارا للبرميل، بينما شهد الخام الأمريكي انهيارا تاريخيا إذ انخفض دون الصفر لأول مرة.

4. أبرز التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي بسبب الوباء:

تسبب انتشار فيروس كورونا في عام 2020 في أزمة اقتصادية لم يشهد العالم الحديث لها مثيلا وطالت التداعيات كافة المناحي، قدرت الخسائر جراء ذلك بنحو 28 تريليون دولار حسب ما ذكر صندوق النقد الدولي مما أسفر ذلك إلى تراجع حجم التجارة العالمية بنسبة 20٪، وتراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 40٪ وبسبب تلك الأزمة تأثرت قطاعات كبرى بالإضافة إلى:

– **أكبر اقتصادات العالم**: إن ترتيب المراكز الأربعة الأولى كأكبر اقتصادات في العالم لم يتغير بسبب الوباء، بقيت الولايات المتحدة الأمريكية في المركز الأول تليها الصين ثم اليابان ثم ألمانيا، لكن أبرز التغيرات كانت للاقتصاد الهندي فقد تسبب الوباء في انزلاق الهند إلى المركز السادس بعد بريطانيا بعد أن كانت في المركز الخامس سنة 2019، في حين من غير المتوقع أن تعود إلى ما كانت عليه حتى 2023، أما الوضع في البرازيل كان أكثر قتامه خرجت من قائمة العشرة الكبار في العالم بعد أن تراجع ترتيب الاقتصاد من المركز التاسع إلى المركز الثاني عشر في سنة 2020 وقد لا تعود إلى هذه القائمة حتى عام 2026.

– **الدين العالمي**: محاربة وباء كورونا جاء بتكلفة باهضة بعد أن كبد العالم عبء غير مسبوق من الديون فمثلا بلغ حجم الديون التي اقترضتها الحكومات والشركات والأفراد حول العالم أكثر من 24 تريليون دولار، وهذا رفع إجمالي الدين العالمي إلى 281 تريليون دولار، وهو أعلى مستوى على الإطلاق، يفوق حجم الاقتصاد العالمي بثلاثة مرات ونصف ليصبح بذلك تضخم الديون قنبلة موقوتة تهدد الاقتصاد العالمي.

– **الفقر المدقع**: النتيجة المؤسفة للتدهور الاقتصادي أنه رفع معدلات الفقر للمرة الأولى منذ عقدين(عشرين سنة) ويدفع الوباء بنحو 115 مليون شخص جديد في براثن الفقر المدقع، فبحسب تقريرات البنك الدولي فإن وباء كورونا تسبب في أن يرتفع معدل الفقر إلى أقل من 10٪ من سكان العالم في حين عدم تفشي الوباء كان سيبقي هذه المعدلات تقريبا 8٪.

– **السياحة والسفر**: الإغلاق العام أوقف حركة الطيران وسبب تدهور كبير في قطاع السياحة والسفر بشكل لم يسبق له مثيل على الإطلاق، وبحسب أرقام الأمم المتحدة قد تصل الخسائر الإجمالية للقطاع إلى أكثر من 900 مليار دولار، فحركة السياحة العالمية هبطت 74٪ خلال عام 2020، وهذا أدى إلى فقد إيرادات تقدر بـ 1.3 تريليون دولار أمريكي ووضع بالتحديد حوالي 120 مليون وظيفة تحت التهديد. فالخسائر لا تقف عند هذا الحد خصوصا مع تقديرات باختفاء 25٪ من رحلات السفر بغرض العمل للأبد، هذا طبعا بعد أن لجأت الشركات إلى الاجتماعات عبر الانترنت التي وفرت المال والجهد.

أما شركات الطيران فلقد انخفضت عائداتها بأكثر من نصف تريليون دولار؛ حيث تهاوت إلى 328 مليار دولار في سنة 2020 بحسب أرقام الاتحاد الدولي للنقل الجوي، بعد أن كانت قيمتها 838 مليار دولار في سنة 2019، حيث تراجع عدد المسافرين إلى مليار و800 مليون مسافر في سنة 2020 مقارنة بـ 4 مليارات ونصف مليار مسافر في سنة 2019.

– **صعود الروبوتات**: إجراءات التباعد الاجتماعي والقيود على الحركة أدت إلى توجه الشركات نحو تسريع التحول الرقمي، بما في ذلك استبدال البشر بالروبوتات التي لا تواجه أية مخاطر صحية خصوصا في القطاعات التي يكون فيها التباعد الجسدي صعب، تسريع التحول الرقمي من شأنه أن يسهم في وصول حصة الإنسان الآلي في سوق العمل من 30٪ حاليا إلى 50٪ من عام 2025.

لكن الجائحة لم تكن سلبية بالكامل فبعض القطاعات وجدت طريقها للاستفادة من المشهد أبرزها كان قطاع الصحة والاتصالات على رأس المستفيدين، فالقطاع الصحي بما فيه الصيدلة والمعقمات وغيرهما تم تعزيزه وتقويته باستثمارات ضخمة خلال سنة 2020 وحضي باهتمام جميع الدول في هذه الحالة، بالإضافة إلى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تم ضخ استثمارات كبيرة جدا في هذا القطاع واستفاد كثيرا، وأيضا قطاع التجارة الالكترونية، كما جنا الذكاء الاصطناعي والتطبيقات الذكية مكاسب من الأزمة، في حين لم يخرج قطاع التعليم عن بعد خاليا الوفاق، دون التغاضي عن المناخ فلقد استفاد العالم خلال عام كامل من تخفيض الانبعاثات الكربونية التي أرقت تداعياتها العديد من الدول على مر الأجيال.

5. الظرف الاقتصادي الوطني:

تمتلك الجزائر ثالث أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهي بلد رائد في المغرب العربي، وأحد البلدان القليلة التي نجحت في خفض معدل الفقر 20٪ في العقدين الماضيين، ولكن 2020 كانت سنة مثقلة ورقميا لم تكن سهلة على اقتصاد الجزائر المتهالك منذ 6 سنوات بفعل أزمة اقتصادية اشتد لهيبها خلال هذه الفترة، بفعل جائحة كورونا وتعرض سوق النفط لصدمات متزامنة في الطلب والعرض أدت إلى انخفاض حاد في أسعار النفط وتأثيرات قضايا فساد النظام السابق. فاقتصاد الجزائر الهش تعرض لثلاث صدمات في الأعوام الأخيرة، بينها صدمتا كورونا وأسعار النفط التي كبدت الجزائر خسائر قدرتها بنحو 10 مليارات دولار.

فمنذ 2014 لجأت الجزائر إلى رفع وتيرة التقشف في موازناتها السنوية، إلى أن وصلت إلى الموازنة الأكثر تقشفا في تاريخها خلال السنة التي تقارب على نهايتها، وباعتراف مسؤوليها فقد مرت البلاد بـ " أسوء وأشد أزمة اقتصادية " منذ

استقلالها قبل 58 عاما. ولعل النقطة المضيئة الأبرز في اقتصاد الجزائر لعام 2020، كانت تجاوز الخلافات الغازية مع اسبانيا وايطاليا بعد أن اتفقت مع البلدين الأوروبيين على إعادة ضخ الغاز الجزائري بعد سنوات من المفاوضات والخلافات.

1.5. تطور المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الوطني:

الشكل رقم (03): الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في الجزائر خلال الفترة (2017-2020)

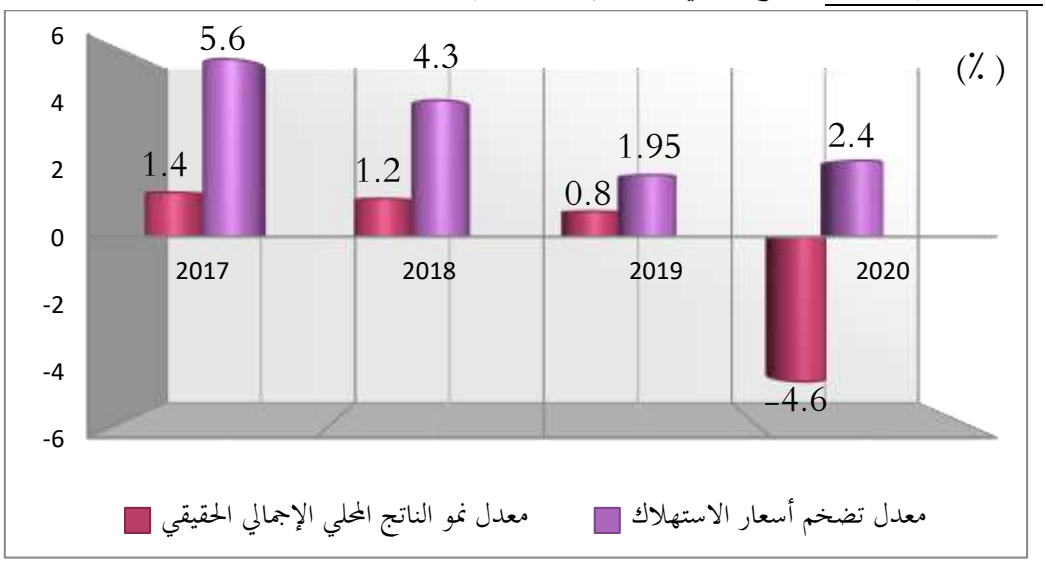

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 52، 2020، ص 26و29

أ- النمو الاقتصادي:

إضافة إلى التداعيات الناتجة عن الوباء الذي انعكس على الأنشطة في القطاع غير النفطي نتيجة حالات الإغلاق للأنشطة الاقتصادية، شهد الاقتصاد الجزائري انخفاضا من مستويات الناتج في القطاع النفطي في ظل تراجع مستويات الطلب على النفط والتزام الجزائر باتفاق "أوبك+" لخفض كميات الإنتاج، وهو ما أدى إلى تراجع في مستويات الإنتاج من النفط الخام بنسبة (12٪) في 2020، حيث تراجع الإنتاج من 1023 ألف برميل يوميا في عام 2019 إلى 899 ألف برميل يوميا في عام 2020. أدت هذه العوامل إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2020 بنسبة بلغت (-4,6٪) مقابل (0,8٪) سنة 2019، وهذا ما يبينه الشكل رقم (03) حيث بلغ إجمالي الناتج المحلي سنة 2020 قيمة 144,29 مليون دولار.

ب- نسبة التضخم:

ارتفع معدل التضخم بحوالي 2,42٪ خلال عام 2020 مقارنة بالمستوى المسجل خلال عام 2019 (1,95٪)، و(4,27٪ سنة 2018) جاء ذلك كمحصلة لارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات، والملابس والأحذية، والأثاث والمفروشات، والنقل والاتصالات، والتعليم والثقافة والترفيه، الصحة والسكن.

ج- نسبة البطالة:

لم يكن الظرف الاقتصادي لسنة 2020 الذي اتسم بضعف الأداء من تحسين وضعية سوق الشغل حيث فقدت السوق المحلية لنحو 51 ألف وظيفة خلال 2020، بسبب غلق مصانع ضمن القيود التي فرضتها الجائحة، وأسباب سياسية أخرى. فلقد فاقت نسبة البطالة 14,2٪ سنة 2020 مقابل 11,4٪ في سنة 2019، حيث بلغت 23٪ عند خريجي الجامعات، و27٪ وسط الشباب.

2.5. الطلب الداخلي:

أ- الاستهلاك الخاص:

انخفضت وتيرة نموه إلى (-5,5٪) مقابل (2,8٪ و2,1٪ سنتي 2018، 2019 على التوالي) جراء تأثر القدرة الشرائية للأسر في ظل فتور النشاط الاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة والتضخم رغم التحكم فيه نسبيا.

ب- الاستهلاك العمومي (٪ من إجمالي الناتج المحلي):

شهد تطورا ضعيفا (17,92٪مقابل 16,58٪ و16,73٪ على التوالي سنتي 2018و2019) في ظل ارتفاع نفقات التصرف للدولة (خاصة بعنوان المرتبات والأجور) مقابل تقلص نفقات الدعم بالتوازي مع تراجع الأسعار الدولية للنفط الخام منذ شهر جوان 2019.

ج- الاستثمارات والادخار الوطني:

عرف إجمالي تكوين رأس المال الثابت (٪ النمو السنوي) انخفاضا حادا (-15,90٪ مقابل 3,1٪ و1٪ على التوالي سنتي 2018 و2019) أدى إلى تواصل المنحنى التنازلي لنسبة الاستثمار (44,83٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل 47,28٪ و45،99٪ على التوالي سنتي 2018و 2019). بينما سجل الادخار المحلي تراجعا ملحوظا (33,78٪ مقابل 40,95٪و39,55٪ على التوالي سنتي 2018و 2019).

3.5. الطلب الخارجي (التجارة الخارجية):

سنة 2020 كانت استثنائية للصادرات والواردات على إثر الأزمة الصحية التي أعلنت في البلاد منذ مارس من نفس السنة، والتي اضطرت الحكومة إلى اتخاذ عدة إجراءات للحفاظ على مخزونات المواد الأساسية، من خلال قائمة تضمنت 30 منتجا منعت من التصدير لمدة 6 أشهر قابلة للتجديد وهذا ما سيتضح من خلال الجدول رقم (03).

الجدول رقم(03): تطور الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة (2018-2020)

(الوحدة: مليار دولار)

	2018	2019	2020
الصادرات	41,11	35,82	23,8
المحروقات	38,90	33,24	21,9
صادرات أخرى	2,22	2,07	1,9
الواردات	48,57	44,63	34,4
الميزان التجاري	7,46-	9,32-	10,6-

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 52، 2020، ص 15، 27، 28، ووزارة التجارة على الموقع https://www.commerce.gov.dz/

أ- الصادرات:

من الجدول رقم (03) نجد أن قيمة إجمالي صادرات الجزائر بلغت 23,8 مليار دولار في سنة 2020 مقابل 35,82 مليار دولار في السنة السابقة، أي بتراجع قدره 33٪ و(41,11 مليار دولار سنة 2018) بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية وهذا راجع إلى انكماش الطلب المنجز عن إجراءات الإغلاق الاقتصادي، فالجزائر تعتمد على النفط والغاز اعتمادا كثيفا إذ يمولان 60٪ من الميزانية العامة ويشكلان 94٪ من إجمالي الصادرات.

ب- الواردات:

صرح مدير إدارة التجارة الخارجية بالوزارة أن قيمة واردات الجزائر سنة 2020 انخفضت 18٪ عن السنة السابقة، أي بلغت 34,4 مليار دولار في 2020 مقابل 44,63 مليار دولار سنة 2019 و 48,57 مليار دولار لسنة 2018. بسبب الإغلاق الاقتصادي الذي تسبب فيه وباء كورونا.

الشكل رقم (04): الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2018-2020)

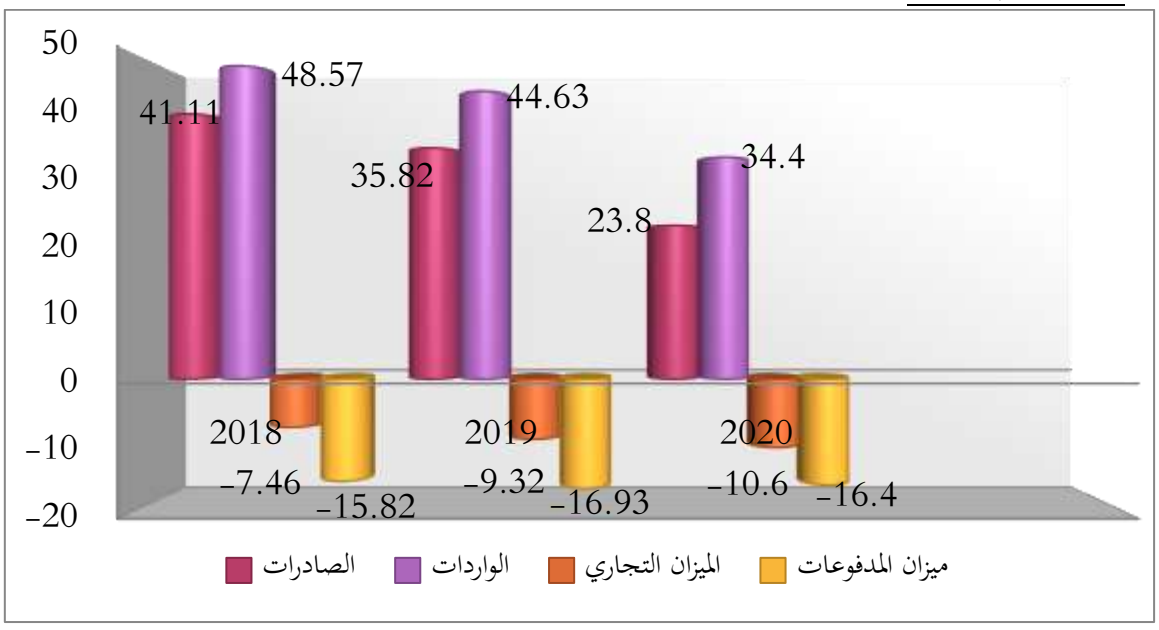

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 52، 2020، ص 15، 27، 28، والتقرير السنوي 2018، ص 48.

ج- الميزان التجاري:

من خلال الشكل رقم (04) نجد أن الميزان التجاري الجزائري سجل خلال سنة 2018 عجزا بـ 7,46 مليار دولار، كما كشف وزير المالية في تصريح له عن ارتفاع العجز التجاري من 9,32 مليار دولار في سنة 2019 إلى 10،6مليار دولار في نهاية سنة 2020 نتيجة لعمليات الإغلاق الواسعة بسبب جائحة كورونا بالإضافة إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط وإيرادات الصادرات.

د- ميزان المدفوعات:

نظرا لفائض في حساب+الرأسمال والعمليات المالية+الذي قدر في السداسي الأول 1,88 مليار دولار و0,63 مليار دولار في الثلاثي الثالث من سنة 2020 فإن إجمالي عجز ميزان المدفوعات انخفض مسجلا بذلك -16,4 مليار دولار نهاية سنة 2020 بعد أن بلغ -16,93 مليار دولار في سنة 2019 و(-15,82 مليار دولار في سنة 2018) وهذا ما يتضح من الشكل رقم (04).

4.5. الميزانية العامة:

الجدول رقم (04): تطور بنود الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2018-2020)

البيان	النفقات العامة						الإيرادات العامة		رصيد الميزانية
	نفقات التسيير		نفقات التجهيز		إجمالي النفقات				
	القيمة	٪ من إجمالي النفقات	القيمة	٪ من إجمالي النفقات	القيمة	٪ من PIB٪	القيمة	٪ من PIB٪	٪ من PIB٪
2018	4584.4	53,14	4043.3	46,86	8627.8	42,58	6714.3	33,14	9,44-
2019	4954.4	57,89	3602.7	42,11	8557.1	42,19	6507.9	32,08	10,1-
2020	4893.4	62,55	2929.6	37,45	7823	35,71	6289.7	28,71	7-

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع https://www.ons.dz/ والجرائد الرسمية من 2018 إلى 2020

أ- تحليل تطور بنود الميزانية العامة:

من خلال الجدول رقم (04) نجد انخفاض في إجمالي نفقات الميزانية بدءا من سنة 2018 ما قيمته 8627.8 مليار دينار جزائري، ليصل إلى 7823 مليار دينار جزائري في 2020. كما شهدت نفقات التسيير انخفاضا سنة 2020 قدر بـ 4893.4 مليار دينار جزائري مقارنة بـ (4954.4 مليار دينار جزائري سنة 2019) بالإضافة إلى تراجع في قيمة نفقات التجهيز لتصل إلى 2929.6 مليار دينار جزائري سنة 2020 مقابل 3602.7 مليار دينار جزائري في سنة 2019، وهذا بسبب السياسة التقشفية المسطرة من الحكومة حيث كانت موازنة 2020 هي الأكثر تقشفا منذ سنة 2017، فالحكومة الجزائرية أعلنت عن خطة لخفض النفقات بنسبة 30٪ استجابة لتراجع الإيرادات بفعل هبوط أسعار النفط، وعن عزمها لزيادة الإنفاق على القطاع الصحي، بما في ذلك شراء المعدات الطبية.

الشكل رقم (05): الأوضاع المالية للجزائر خلال الفترة (2018– 2020)

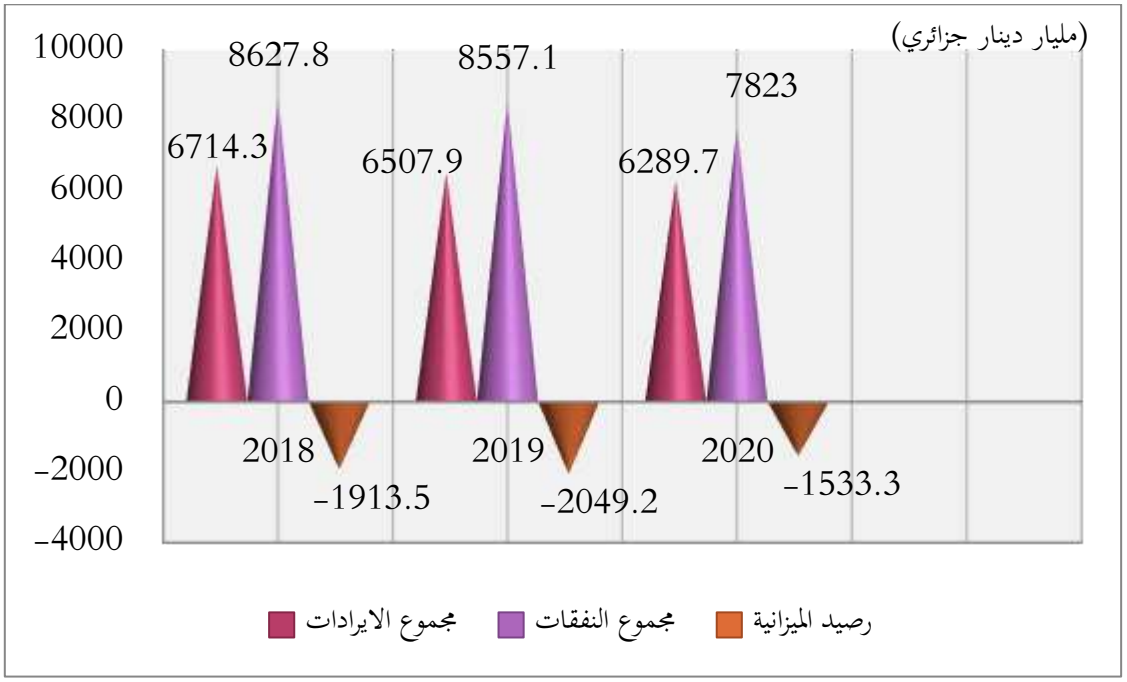

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع https://www.ons.dz/ والجرائد الرسمية من 2018 إلى 2020

ب– رصيد الميزانية:

من خلال الشكل رقم (05) نجد أن عجز الميزانية في سنة 2020 شهد انخفاضا ملحوظا وناهز (-1533.3) مليار دينار جزائري (-7٪ من الناتج الداخلي الخام) مقابل (-1913.5 مليار دج و -2049.2 مليار دج سنتي 2018 و2019 على التوالي) ويعود هذا جزئيا إلى زيادة الإنفاق وانخفاض الإيرادات، ولاسيما النفطية، جراء الانخفاض غير المسبوق في أسعار النفط العالمي.

لا يمكن الخلط بين عجز الميزانية والمديونية العمومية، حيث أن العجز عبارة عن تدفق من حصيلة ميزانية سنة مالية واحدة، أما الدين العام عبارة عن مخزون متراكم لعدة سنوات من العجز، يتميز العجز العام عن العجز في الميزانية بأنه أعم وأشمل لأنه يضم عجز الميزانية بالإضافة إلى عجز في المجالس المحلية والجهوية وعجز صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي.

5.5. الدين العام:

الشكل رقم (06): إجمالي الدين العام في الجزائر خلال الفترة (2010–2020) (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

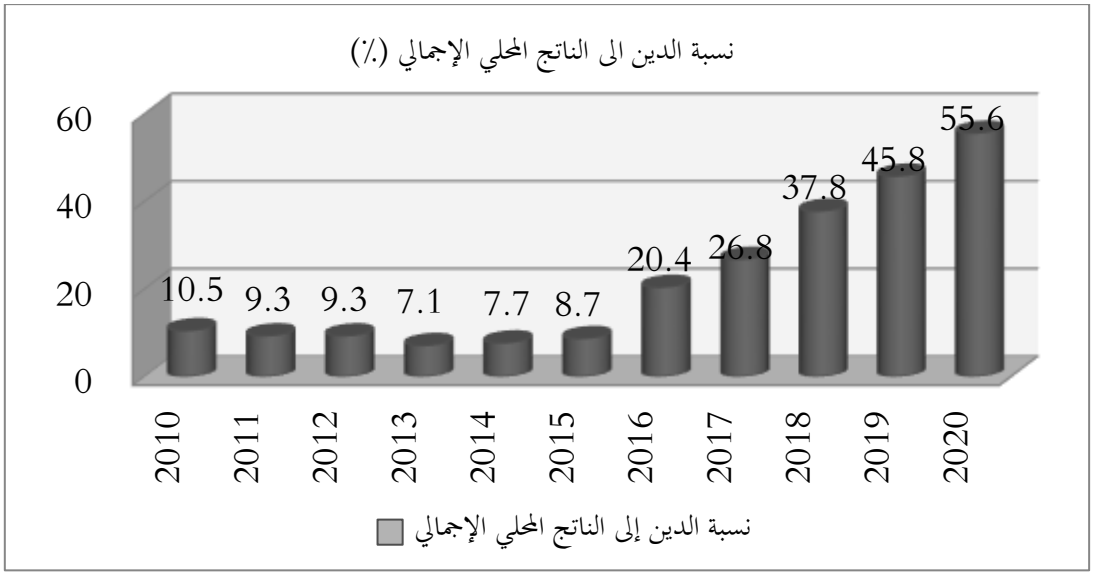

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى البيانات المفتوحة للبنك الدولي على الموقع https://data.worldbank.org/ و معطيات الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع https://www.ons.dz/

أ– نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يحكم الخبراء الاقتصاديين على ديون دولة ما بالقلة (إن كانت قليلة فهي لا تسبب مشكلة) أو بالكثرة (إن كانت كثيرة فهي تمثل خطرا كبيرا على مستقبل الدولة)، بمقارنة حجم الدين مع الناتج المحلي الإجمالي للدولة من خلال نسبة تسمى نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، فلما ننظر إلى هذه النسبة للجزائر من خلال الشكل رقم (06) نجدها وصلت في سنة 2020 إلى 55,6٪ مقابل (37,8٪، 45,8٪ في سنتي 2018، 2019 على التوالي) وهذا يعني أن الدين أقل من الناتج المحلي، فكلما زادت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي زاد قلق وتوتر المستثمر الذي سيُقرض هذه الدولة فمثلا: نأخذ دولة ايطاليا نسبة ديونها إلى ناتجها المحلي الإجمالي بلغت 133٪ فبسبب حجم ديونها الكبير وهشاشة نظامها المصرفي تدفع في الوقت الحالي فائدة تقترب من 1,5٪ على السندات التي تبيعها بأجل استحقاق قدره 10 سنوات.

ب– الدين الخارجي:

انخفضت قيمة الدين الخارجي في الثلث الثالث من سنة 2020 إلى 3,562 مليار دولار (Banque d'Algérie, 2020) مقابل3,836 مليار دولار في سنة 2019 بعد أن بلغ 4,006 مليار دولار في سنة 2018.

6. التدابير المتخذة والحزم التحفيزية المقدمة من مختلف المنظمات الدولية:

بحسب صندوق النقد الدولي فإن التدابير المالية وخطط التحفيز الاقتصادية التي أعلنتها العديد من الحكومات والتي وصلت إلى 20 تريليون دولار، كما قامت هذه الحكومات على مستوى العالم بضخ 12 تريليون دولار من السيولة في الأسواق، ساعدت في تخفيف التأثيرات السيئة التي تعرضت لها الشركات والعمال والمصانع بسبب الوباء.

فلقد أطلقت مجموعة البنك الدولي استجابة سريعة وشاملة لمساعدة البلدان على معالجة الآثار واسعة النطاق لجائحة فيروس كورونا، وتعد الأكبر في تاريخها، بدأت من أفريل 2020 وحتى نهاية السنة المالية 2021، حيث بلغ إجمالي التمويل المتاح أكثر من 157 مليار دولار (البنك الدولي، 2021، صفحة 3) ويشمل ذلك 45.6 مليار دولار للبلدان متوسطة الدخل، و53.3 مليار دولار من موارد في شكل منح وبشروط ميسرة للغاية لأشد البلدان فقرا، مع مساعدات التخفيف التلقائي من أعباء الديون للبلدان التي بلغت مرحلة المديونية الحرجة؛ و 42.7 مليار دولار إلى الشركات والمؤسسات المالية الخاصة؛ وضمانات بقيمة 7.6 مليار دولار لمساندة مستثمري القطاع الخاص والمقرضين؛ و 7.9 مليار دولار من الصناديق الاستئمانية التي ينفذها المستفيدون.

في جوان 2020 نشرت مجموعة البنك الدولي ورقة نهج الاستجابة لأزمة فيروس كورونا، وهي تعطي أولوية لمساعدة البلدان على الخروج من الأزمة والانتقال إلى التعافي وذلك من خلال: إنقاذ الأرواح؛ حماية الفئات الفقيرة والأكثر احتياجا؛ تأمين أسس الاقتصاد؛ تدعيم السياسات والمؤسسات لتحقيق القدرة على الصمود، بالاستناد إلى ديون واستثمارات تتسم بالشفافية والاستدامة.

كما قامت مجموعة البنك الدولي بما يلي:

– مبادرة تعليق مدفوعات خدمة الدين، وذلك بتقديم أكثر من 5 مليارات دولار من مساعدات تخفيف أعباء الديون إلى أكثر من 40 بلدا من البلدان المشاركة.

– التوزيع الواسع والعادل للقاحات المضادة للفيروس على البلدان النامية وذلك بتقديم اعتمادات تصل لـ 20 مليار دولار لشراء اللقاحات وتمويل الأنشطة التي تدعم تفعيل الأنظمة الصحية. (البنك الدولي، 2021، صفحة 12)

–كما قدمت مجموعة البنك الدولي مستويات قياسية من التمويل، قدرت بـ 98.8 مليار دولار من القروض والمنح والاستثمارات في أسهم رأس المال والضمانات للبلدان الشريكة ومؤسسات القطاع الخاص، وهي موزعة كما في الشكل رقم (07)

الشكل رقم (07): حجم التمويل المقدم من مجموعة البنك الدولي إلى مختلف أنحاء العالم في ظل جائحة كورونا

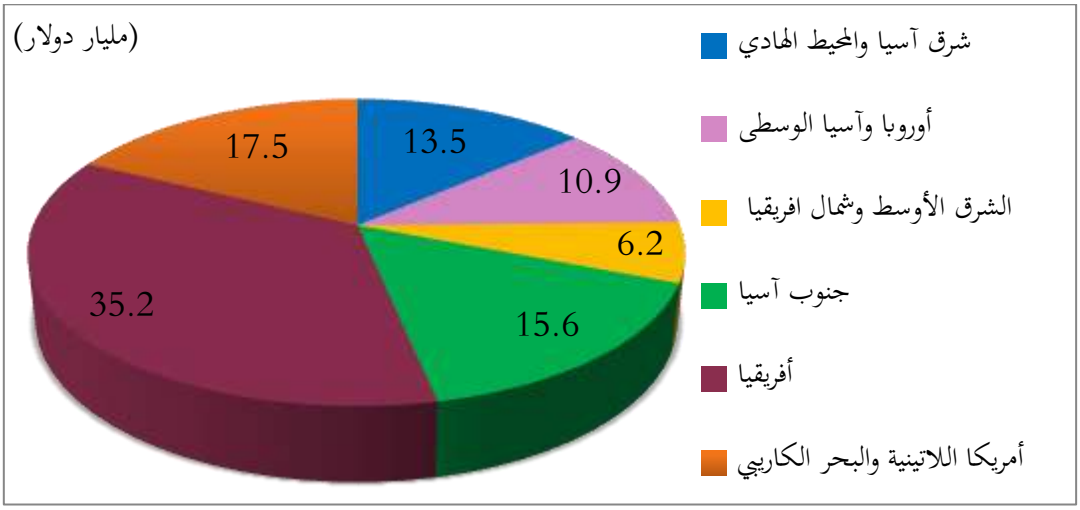

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات التقرير السنوي للبنك الدولي، 2021، ص17.

– قدم الاتحاد الأوروبي 460 مليون يورو كمدفوعات في إطار حزمة برامج المساعدة المالية إلى كل من تونس وكوسوفو والجبل الأسود ومقدونيا الشمالية لمواجهة الآثار الاقتصادية الناتجة عن الجائحة، وتحسين استدامة المالية العامة، وتعزيز الاستقرار المالي، الحوكمة المالية والشفافية، وتحسين بيئة الأعمال والحماية الاجتماعية. (أبو العز، 2021)

– قدم صندوق النقد الدولي حزمة تدخلات بقيمة تريليون دولار من بينها 50 مليار دولار في إطار التسهيلات التمويلية الطارئة التي يقدمها لدوله الأعضاء (منخفضة الدخل والأسواق الناشئة) تشمل تدخلات بواقع 10 مليار دولار كقروض بفائدة صفرية للدول الأشد فقرا من خلال تسهيل الائتمان السريع. (طلحة، 2020، صفحة 15)

– قامت مجموعة العشرين برئاسة السعودية بضخ 5 تريليون دولار في الاقتصاد العالمي، يتم توظيفها لدعم الإجراءات والتدابير الاحترازية للحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والمالية لفيروس كورونا. (طلحة، 2020، صفحة 16)

7. التدابير والإجراءات التي انتهجتها الجزائر للحد من تداعيات فيروس كورونا:

سارعت الجزائر منذ الأشهر الأولى لسنة 2020 لاتخاذ إجراءات استعجاليه لإنقاذ اقتصادها من الانهيار، عبر حزمة من القرارات الهادفة لتحصينه، خصوصا من تآكل احتياطات الصرف، والبحث عن ملاذات اقتصادية لصادراتها تعوض بها جزءا من خسائرها الناجمة عن تداعيات كورونا وتراجع أسعار النفط، وتبخر ملايين الدولارات في قضايا فساد من عهد النظام السابق كان من بينها:

– إغلاق كافة الحدود، وفرض حجر جزئي وشامل على عدد كبير من مدن البلاد عقب تفشي فيروس كورونا، وهو ما أثر على النشاط التجاري والاقتصادي للشركات وكذا للتجار فيما سارعت السلطات لمنح تعويضات مالية للمتضررين من الجائحة.

– خفض بنك الجزائر المركزي نسبة متطلبات الاحتياطي من 10٪ إلى 8٪ وسعر سياسته الرئيسية بمقدار 25 نقطة أساس إلى 3.25 في المائة.

– إلغاء إبرام عقود الدراسات والخدمات مع المكاتب الأجنبية في مختلف المشاريع والتي تكلف الجزائر سنويا 7 مليارات دولار، وتجميد المشاريع الكبرى. (بورنان، 2020)

– خفض الإنفاق العام بنسبة 30٪ وتأجيل المشروعات الحكومية لمواكبة الضغوط الاقتصادية، مع الحفاظ على ثبات مستوى الأجور وحماية الإنفاق على الصحة والتعليم.

– إلغاء الضريبة على المداخيل التي تقل أو تساوي 30 ألف دينار جزائري ابتداء من مطلع جوان 2021، ورفع الأجر الوطني الأدنى المضمون بزيادة ألفي دينار جزائري (15,64 دولار أمريكي) ليصبح 20 ألف دينار جزائري (220 دولارا أمريكيا).

– خفض فاتورة الاستيراد بما لا يقل عن 10مليار دولار (6٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

– رفع معاشات المتقاعدين بنسبة 7٪ ومنح تعويضات مالية لأصحاب المهن الحرة.

– تأجيل الإعلان عن ضرائب الدخل للأفراد والمؤسسات ودفعها، باستثناء المؤسسات الكبيرة، (طلحة، 2020، صفحة 40) وإلغاء نظام التصريح المراقب على المهن الحرة.

8. ملاذات الحكومة الجزائرية للتعافي:

من بين الإجراءات والقرارات التي اتخذتها الحكومة لإنعاش الاقتصاد الوطني وإنقاذه من الانهيار ما يلي: (البلاد.نت، 2020)

– قرار الجزائر للتوجه نحو السوق الأفريقية بعد مصادقتها على اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية أوائل 2020، ورفع صادراتها خارج قطاع المحروقات إلى 5 ملايير دولار.

– تحويل بين 10 إلى 12 مليار دولار من احتياطات الصرف لفائدة تمويل الاستثمار، وإحداث تغييرات على قانون الاستثمارات لجلب رؤوس الأموال الأجنبية.

– إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية، ومراجعة الميزان التجاري للجزائر مع عدة دول، للحد من خسائر عجز الميزان التجاري الذي يقارب الـ 30 مليار دولار.

– إحصاء احتياطاتها من موارد طاقوية ومعدنية أخرى غير مستغلة بغرض الاستثمار فيها، وفتح المجال أمام شراكات كبرى للمستثمرين الأجانب في معظم مناجم البلاد.

– استرجاع احتياطات الذهب المحلية التي باتت أموالا مجمدة على مستوى الجمارك منذ أكثر من 4 عقود في الموانئ والمطارات، وإدراجها كاحتياطات وطنية محلية.

– وقف استيراد الوقود والمواد المكررة لتعزيز الإنتاج المحلي وخفض فاتورة الواردات.

– التوجه نحو الصيرفة الإسلامية بهدف جذب رؤوس أموال الجزائريين المودعة خارج البنوك الحكومية، وإدماج الاقتصاد غير الرسمي والسوق الموازية في النظام المالي.

9. خاتمة:

لم يكن الوضع الاقتصادي العالمي قبل كورونا بأفضل حالاته، وكل ما فعله الفيروس أنه سرع من تدهوره، فلقد تسبب الوباء في ركود اقتصادي للعديد من البلدان في التاريخ الحديث، وكبد العالم الكثير من الخسائر، وكان صدمة كبيرة لآفاق نمو الاقتصاد العالمي، ففكرة العولمة والاقتصاد المفتوح قد تتراجع لصالح هيمنة الدولة الوطنية بعد انكماش الدول على ذاتها، فلقد تراجع النمو لـ 95٪ من دول العالم خلال 2020، فالوباء أضعف إنتاجيات مختلف الدول، وانكماش المعاملات المالية والتبادلات التجارية، وأهلك العديد من القطاعات كالسياحة، النقل، الخدمات، الفندقة،...الخ، إضافة إلى ارتفاع مستويات البطالة، والجزائر ليست بمعزل عن العالم، فاقتصادها عرف تدهورا حتى قبل الجائحة ونتيجة للآثار المضاعفة لانخفاض أسعار النفط وتراجع الطلب عليه فالفيروس زاد من حدة الأزمة، فتضرر القطاعات العالمية أثر على القطاعات المحلية، فالكثير من الدول أعلنت حالة الطوارئ واتخذت خطط إنقاذ بمليارات الدولارات للتخفيف من التأثيرات السلبية لتفشي الوباء كخفض أسعار الفائدة، تأجيل أقساط القروض والفوائد، إعفاء أو تأجيل دفع الفواتير والرسوم لمختلف القطاعات، تقديم حزم مساعدات وخاصة للشركات المتوسطة والصغيرة، فالجزائر لم تكن بعيدة عن ذلك من اتخاذ مختلف التدابير لتعافي اقتصادها كترشيد الاستهلاك والإنفاق، تقديم المساعدات لمختلف المؤسسات والفئات الأقل دخلا. ليكون بذلك عام 2020 استثنائي بعد أن حجز لنفسه مكانة لن تُنسى أبدا في تاريخ الاقتصاد الحديث، فقد يشكل كورونا نظاما عالميا جديدا قد لا يبقي ميزان القوة قائما على التفوق العسكري بعد ضعفه على مواجهة عدو غير مرئي.

1.9. اختبار الفرضيات:

بالنسبة للجزء الأول من الفرضية فيمكن القول أنها صحيحة، فوباء كورونا أعاد ترتيب أكبر اقتصادات العالم بعد أن تسبب في تراجع اقتصاد الهند إلى المركز السادس وأخرج اقتصاد البرازيل من قائمة العشر دول الكبرى في العالم، فالجائحة ألزمت أكثر من ثلث سكان العالم بيوتهم ما دفع بإجراءات الحجر وطول مدتها بالتسبب في أسوء ركود اقتصادي لبعض البلدان، فبعد أن كان التركيز الكبير على الإنفاق العسكري أولت البلدان كافة اهتماماتها بالقطاع الصحي، إضافة لتراجع الكثير من المفاهيم الاقتصادية السائدة مثل العولمة والانفتاح الحر...الخ نظرا لانكفاء الدول على ذاتها في الداخل وإغلاق حدودها. أما بالنسبة للجزء الثاني من الفرضية فهي صحيحة، حيث لم يكن الاقتصاد الجزائري في أحسن حالاته بسبب انهيار أسعار النفط، وبانتشار الوباء العالمي ضاعف من شدة تدهور الاقتصاد الجزائري، فلقد توقفت الكثير من الأنشطة الاقتصادية وأغلقت الأسواق الشعبية والمطاعم والمقاهي، كما أصيبت قطاعات مهمة بالشلل التام مثل: قطاع السياحة والطيران، وفقد العديد من العمال مصادر دخلهم بسبب تسريحهم من المؤسسات العاملة في القطاع الخاص.

2.9. نتائج الدراسة:

- أوصلت القيود التي فرضها فيروس كورونا على الأنشطة الاقتصادية في معظم الدول إلى تراجع أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية (حركة التجارة الدولية، تدفقات الاستثمارات الأجنبية، أسعار النفط، قطاع النقل، عائدات السياحة،...الخ)
- تسببت أزمة كورونا في انهيار الأسواق المالية وتراجع الأداء الاقتصادي والارتفاع الحاد في البطالة حول العالم.

– أثرت الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها العديد من دول العالم على مختلف جوانب الاقتصاد العالمي، وهو ما يفرض تحدي الموازنة بين الصحة العامة والأنشطة الاقتصادية؛ إما بإهمال وعدم الاهتمام بصحة البشر والمحافظة على الأنشطة الاقتصادية وتحفيز النمو؛ أو عرقلة النشاط الاقتصادي بتفعيل تدابير وإجراءات احتواء انتشار الفيروس لحماية الصحة العامة، وهذا ما كشف عن ضعف أنظمة الدول في تقديم آليات فعالة لمواجهة مثل هذه الأزمات.

– كما كشفت الجائحة عن جوانب الضعف واختلالات الإنفاق الحكومي في القطاع الصحي، وأبرزت عيوب النظام الدولي الذي ينفق تريليونات الدولارات على الإنفاق العسكري الذي لم يُمكن أكبر الدول من حماية مواطنيها وتوفير ظروف معيشة أفضل في ظل هذه الأزمة.

– لقد كانت استجابة الحكومات ومختلف الهيئات الدولية الكبرى سريعة؛ لتخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة مستخدمة بذلك مختلف السياسات المتاحة مما ساعدها في تقليل آثار الأزمة والرفع من إمكانية تعافي اقتصادات الدول بعد الأزمة.

– أما بالنسبة للجزائر؛ وبفعل التراجع الكبير لأسعار النفط وتزايد المخاوف العالمية حول استمرار تدهور سوق النفط، مازالت الجزائر الغنية بالموارد تعاني التحديات الاقتصادية والاجتماعية ذاتها التي تواجهها منذ عقد من الزمن، لكن مؤخرا ازدادت مكانة البلاد الاقتصادية تعقيدا وتضررت كل قطاعاتها بفعل جائحة فيروس كورونا المستجد المستمر ونتيجة التدابير الوقائية المتخذة من قبل الحكومة.

– شملت الإجراءات الاحترازية التي قامت بها الحكومة الجزائرية، تقديم الدعم المالي من أجل التخفيف من آثار الجائحة، وتم تعزيز ذلك من خلال (خفض كل من أسعار الفائدة، ونسبة الاحتياط القانوني، إلغاء الضريبة على بعض المداخيل، تأجيل الإعلان عن ضرائب الدخل للأفراد والمؤسسات ودفعها، ومنح تعويضات مالية لأصحاب المهن الحرة...الخ).

3.9. التوصيات:

– خلق وظائف أكثر وأفضل وذلك بتوفير وظائف تعزز الإنتاجية والدخل، وتحسين فرص الحصول عليها، ومحاولة تمويل الاستثمارات لتحسين النواتج المتعلقة بالوظائف.

– تحفيز التحول الاقتصادي لإعادة بناء الاقتصاد العالمي، يتطلب ذلك إجراء تحول واسع النطاق تتم خلاله تعبئة جميع مصادر الطاقة الإنتاجية لتحقيق تنمية قادرة على الصمود وشاملة للجميع، وتشجيع ريادة الأعمال والابتكار، تقوية الأسواق، تحسين بيئة الأعمال والمنافسة، وتسهيل التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، وأيضا تعزيز نمو مؤسسات الأعمال الرقمية.

– تنفيذ إصلاحات على صعيد السياسات لتقليص العقبات أمام إنشاء الشركات وإزالة المثبطات التي تعوق تقديم الائتمان والتوظيف.

– مساعدة مختلف البلدان على النفاذ إلى الأسواق العالمية وجني المنافع الاقتصادية للتجارة، من خلال رصد التطورات التجارية وإزالة الحواجز غير الجمركية، وبالتالي يمكن زيادة حجم التجارة من خلال تبسيط الإجراءات الجمركية والحد من التدابير الروتينية على الحدود.

-الحفاظ على تدفقات الاستثمار فاجتذاب الاستثمارات الأجنبية يساعد على تعزيز القدرة على المنافسة وإتاحة الفرص للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية والسعي لتطوير البنى التحتية والخدمات اللازمة لتحقيق نمو مستدام.

– الاستثمار في توفير بنية تحتية مستدامة وذلك بتقديم المشورة الصحيحة بشأن السياسات واللوائح التنظيمية، تعزيز مشاركة القطاع الخاص، وتعبئة الحلول المالية، المساعدة على إعداد المشروعات وطرحها في الأسواق، وتقييم المشاريع وترتيب تنفيذها وفقا للأولويات المتغيرة، وبناء القدرة على مواجهة الصدمات المستقبلية المحتملة.

10. قائمة المراجع:

1.10. قائمة المراجع باللغة العربية:

– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية 2019-2020"، تقرير الإسكوا عن وقائع وآفاق في المنطقة العربية، 2020، بيروت.

– الوليد أحمد طلحة، "التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية"، صندوق النقد العربي، 2020، الإمارات العربية المتحدة.

– البنك الدولي، "التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2021"، 2021، واشنطن.

-بنك الجزائر، "التقرير السنوي 2018 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، 2019، الجزائر.

– صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد"، 2020، الإمارات العربية المتحدة.

– منظمة الصحة العالمية، "مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)"، 13 ماي 2021، تاريخ الاطلاع 2021/10/15، على الساعة 9:10، من الموقع: https://www.who.int/ar

– الديوان الوطني للإحصائيات، تاريخ الاطلاع 2021/11/11، على الساعة 17:40 من الموقع: https://www.ons.dz/

– يورونيوز،"منظمة العمل:كوفيد-19 تسبب بخسارة 255 مليون وظيفة عام 2020 في العالم"، تاريخ الاطلاع 2021/11/13، على الساعة: 13:30، من الموقع: https://arabic.euronews.com/

– وزارة التجارة،"المبادلات التجارية"، إحصائيات التجارة الخارجية، 2020/2/25، تاريخ الاطلاع 2020/10/2، على الساعة: 20:15 من الموقع: https://www.commerce.gov.dz/ar

– أبو العز هناء ، "الإتحاد الأوروبي يقدم 460 مليون يورو مساعدات مالية إلى 4 دول لمواجهة كورونا"، تاريخ الاطلاع: 2021/12/20، على الساعة: 15:20، على الموقع: https://www.youm7.com/

– بورنان يونس، "رحلة اقتصاد الجزائر في 2020..تقشف وتحصينات ومفاجآت"، 2020/12/10 تاريخ الاطلاع: 2021/10/5، على الساعة: 11:10، على الموقع: https://al-ain.com/

– البلاد. نت، أهم تصريحات الرئيس تبون في الندوة الوطنية حول مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي،2020/8/18 تاريخ الاطلاع 2021/09/04، على الساعة: 17:05، على الموقع: https://www.elbilad.net/

2.10. قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- Banque d'Algérie, bulletins statistique trimestriels décembre N° 52, 2020, Algérie.
-The World Bank, World Bank open data, sur web site: https://data.worldbank.org/ (consulté le 5/10/2021).
- Trading economics, sur web site: https://ar.tradingeconomics.com/ (consulté le 7/11/2021).